

بيان صحفي

محظور حتى

الخميس 16 يناير 2020

12:00 pm EST

آفاق الاقتصاد العالمي

الأمم المتحدة تتوقع انتعاشًا متواضعًا للنمو في غرب آسيا في 2020

أسعار النفط المتدنية والمخاطر الجيوسياسية تلقي بظلالها على توقعات المنطقة

بيروت ، 20 كانون الثاني (يناير) - من المتوقع أن يشهد النمو في منطقة غرب آسيا انتعاشًا متواضعًا في 2020 في حين لا يزال المشهد الاقتصادي محفوفًا بمخاطر هبوط كبيرة، وذلك حسب تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي 2020 (WESP)" الصادر عن الأمم المتحدة اليوم.

يذكر التقرير أن الاقتصاد العالمي سجل أدنى معدل نمو على مدى عقد من الزمن متأثرًا بالنزاعات التجارية المطولة، حيث تراجع إلى 2.3% في 2019. ومع ذلك، قد يشهد النشاط الاقتصادي في العالم تحسنًا طفيفًا في 2020 في حال تم السيطرة على المخاطر المحدقة.

بينما هناك إمكانية لتحقيق نمو عالمي بقيمة 2.5% سنة 2020، يحذر التقرير من أن تصاعد التوترات التجارية أو الجيوسياسية أو الاضطرابات المالية قد يحول دون ذلك. وفي صورة الهبوط، فإن النمو العالمي سينخفض إلى 1.8% فقط هذا العام. إن الضعف المطول في وتيرة النشاط الاقتصادي العالمي قد يهدد في نكبات حادة للتنمية المتدامة بما في ذلك أهداف القضاء على الفقر وخلق فرص عمل لائقة للجميع. كما أن انتشار عدم المساواة وتفاقم أزمة المناخ عمق الشعور بالاستياء المتزايد في أنحاء كثيرة من العالم.

حذر الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس من أن "هذه المخاطر قد تلحق أضرارًا جسيمة وطويلة الأمد بآفاق التنمية كما تهدد بتزايد الاتجاهات المنغلقة على ذاتها في حين أن الوضع يتطلب تعاونًا دوليًا".

آفاق النمو في غرب آسيا

شهد غرب آسيا في 2019 انخفاضًا حادًا في النمو بسبب تباطؤ الطلب المحلي وضعف الطلب الخارجي. وقد كان من المتوقع أن ينخفض متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 1.0% بعد أن كان 2.1% في 2018. وقد أدى الركود في قطاع العقارات إلى تراجع الاستهلاك والاستثمار الراجع إلى أثر الثروة.

من المتوقع أن تكون مهملة قطاع الطاقة في نمو الناتج المحلي الإجمالي في البلدان الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربي ضئيلة. في حين أن أسعار النفط انخفضت بعد أن بلغت ذروتها في أكتوبر 2018 فإن مستوى إنتاج النفط الخام بالكاد تغير منذ ذلك الوقت بسبب تحديد سقف الإمدادات من قبل أوبك. كما واجهت الصادرات غير الطاقية ضعف الطلب من أوروبا وجنوب وشرق آسيا.

تلقي أسعار النفط المتواضعة والركود في قطاع العقارات والمخاطر الجيوسياسية بظلالها على التوقعات الاقتصادية على المدى القريب. في غرب آسيا، من المتوقع أن يبلغ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي 2.4 في المائة سنة 2020 و 2.8 في المائة سنة 2021. في الوقت الذي يثقل ضعف الطلب الخارجي كاهل المنطقة تشير التوقعات إلى أن تعافي نمو الائتمان واستقرار القطاع العقاري والإصلاح الاقتصادي المستمر سيعزز نمو الطلب المحلي.

يواجه الأردن ولبنان تحديات مالية وعجزًا في ميزان المدفوعات. من المتوقع أن يحقق الأردن نموًا اقتصاديًا مرنا فقد تمكنت الدولة من الحفاظ على وتيرة نمو الطلب المحلي من خلال زيادة الصادرات وتدقيق رأس المال الأجنبي. على عكس لبنان أين شهد الناتج

المحلي الإجمالي الحقيقي في 2019 انكماشاً بـ ١.١ في المئة عجز ميزان المدفوعات نظراً لاستمرار تراجع تدفق رأس المال الأجنبي. ان توقعات الاقتصاد اللبناني مشوبة بالضبابية فهي مرتبطة أساساً باستقرار الوضع الاجتماعي السياسي.

من المتوقع أن يتوسع الاقتصاد اللبناني في 2019 على الرغم من تواصل الصراع ويعود ذلك بالأساس إلى زيادة نشاط إعادة الإعمار. لكن هذا النمو سوف يتباطأ على المدى القريب لأن العقوبات الاقتصادية تؤدي إلى ارتفاع الضغوط التضخمية. أما في اليمن فمن المتوقع أن يتوسع الاقتصاد نظراً لاستئناف إنتاج النفط الخام لكن قد تتفاقم الأزمة الإنسانية بـ ١.١ في المئة انهيار القدرة على توفير الغذاء في البلاد.

المخاطر وتحديات السياسة

تتمثل مخاطر التطورات الإقليمية في دول غرب آسيا بالأساس في تراجع أسعار النفط و تدهور قطاع العقارات وتصاعد التوترات الجيوسياسية. علاوة على أن معدل البطالة مرتفع أساساً، قد يؤدي التباطؤ الاقتصادي أيضاً إلى اضطرابات اجتماعية كتلك التي شهدتها المنطقة سنة 2019. بينما تحتاج معظم بلدان غرب آسيا إلى الشروع في الإصلاح المالي لإعادة هيكلة اقتصاداتها، فان واضعي السياسات مطالبون بتنفيذ سياسات تدعم على التخفيف من مخلفات هذه الإصلاحات لا سيما على شرائح المجتمع الأكثر هشاشة.

لمزيد من المعلومات ، يرجى زيارة: www.bit.ly/wespreport. جهة الاتصال الإعلامية: دان شيبارد ، إدارة الاتصالات العالمية بالأمم المتحدة ، shepard@un.org ، 963-9495 (212) +1